الأنباء
الاحد 18 مايو 2014

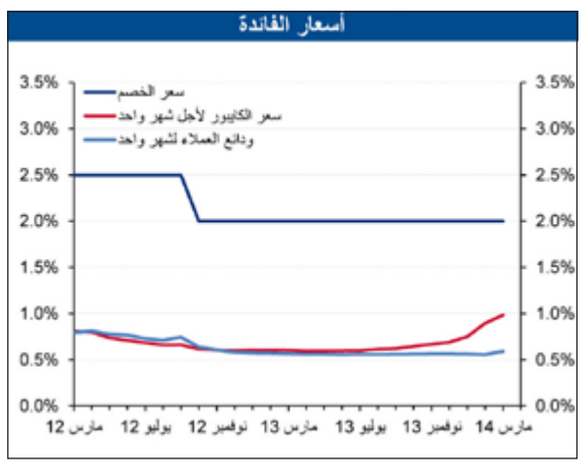

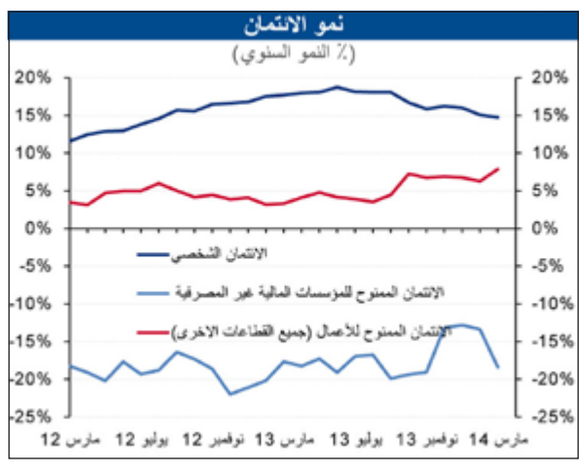

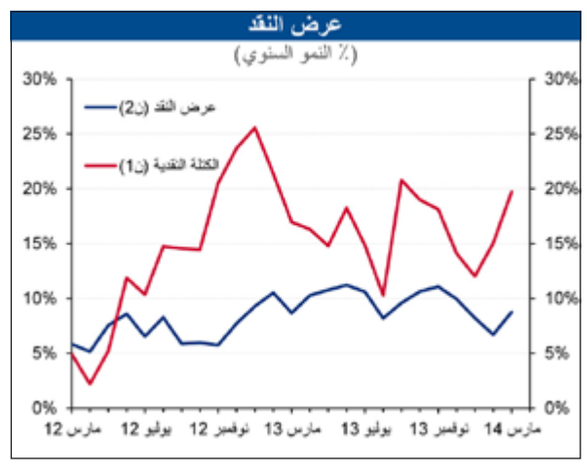

ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمليار دينار مسجلة الزيادة الأكبر حجماً منذ 3 سنوات

«الوطني»: أقوى نمو للائتمان منذ 2008 عند 8٪ سنوياً خلال مارس

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني حول التطورات النقدية في الكويت ان الائتمان حقق خلال شهر مارس الماضي أقوى نمو له منذ الأزمة المالية، وذلك بفضل تحسن قطاع الأعمال غير المالية، ولاسيما القطاع العقاري. وعلى الرغم من تسويات القروض المرتبطة بصندوق الأسرة، إلا أن نمو القروض الشخصية قد فاق التوقعات. وفي الوقت نفسه، تسارع نمو عرض النقد نتيجة الارتفاع في ودائع القطاع الخاص، ولاسيما في الودائع لأجل والودائع تحت الطلب.

وسجل الائتمان خلال شهر مارس أفضل أداء له منذ ست سنوات، حيث تسارع النمو ليصل إلى 8٪ على أساس سنوي، بعد أن شهد بعض التباطؤ لأربعة أشهر على التوالي. وبلغت الزيادة الشهرية ما يقارب ثلاثة أضعاف متوسطها للإثني عشر شهرا عند 469 مليون دينار، حيث جاءت معظم هذه الزيادة من قطاع الأعمال غير المالية. كما سجلت القروض الشخصية نموا فاق التوقعات لاسيما مع الأخذ بعين الاعتبار تسوية القروض المرتبطة بصندوق الأسرة.

وارتفعت القروض الشخصية (التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية) بقيمة 64 مليون دينار، مع تباطؤ النمو السنوي ليصل الى 14,8٪. وقد جاءت الزيادة أقل من متوسط الاثني عشر شهرا الأخيرة، ويعود ذلك بشكل كبير الى تسويات القروض المرتبطة بصندوق الأسرة. ومع احتساب أثر تلك التسويات، يكون النمو قد سجل أداء أفضل خلال مارس.

كما واصلت المؤسسات المالية غير المصرفية تقليص حجم مديونياتها، إذ انخفض الائتمان الممنوح لهذا القطاع بقيمة 83 مليون دينار في شهر مارس وبنسبة 18,4٪ على أساس سنوي.

وارتفع الائتمان الممنوح إلى بقية القطاعات بقيمة 487 مليون دينار، ليرتفع النمو إلى 7,9٪ على أساس سنوي، وذلك في أسرع وتيرة له منذ شهر أغسطس من العام 2009. وترجع قوة النمو بشكل رئيسي الى كل من الائتمان الممنوح الى القطاع العقاري (زيادة قدرها 193 مليون دينار) والقروض الممنوحة بغرض شراء أوراق مالية (زيادة قدرها 172 مليون دينار)، حيث سجل كل منهما زيادات ضخمة. كما شهد كل من قطاع التجارة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات الأخرى زيادات جيدة. وقد كان قطاع الإنشاءات القطاع الوحيد الذي قد شهد انخفاضا.

وتسارع نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) ليصل إلى 8,8٪ على أساس سنوي، مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار مليار دينار بدعم من الزيادة الضخمة في صافي أصول البنك المركزي الأجنبية التي بلغت 645 مليون دينار، بالإضافة الى قوة نمو الائتمان.

وتعتبر هذه الزيادة الأكبر حجما منذ ثلاث سنوات كما تظهر بشكل كبير في الودائع تحت الطلب بالدينار الكويتي والودائع لأجل بواقع 426 مليون دينار و492 مليون دينار على التوالي. نتيجة لذلك، تسارع نمو عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) إلى 19,7٪.

وارتفعت أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالدينار الكويتي بواقع 3 الى 5 نقاط أساس. وقد ظلت أسعار الفائدة على الودائع لأجل شهر واحد وستة أشهر واثني عشر شهرا عند 0,59٪ و0,78٪ و1,17٪ في حين استمرت أسعار الانتربنك بين البنوك في الارتفاع ليصل متوسطها الى 1٪ خلال شهر مارس.

البيانات النقدية - مارس 2014

	المستوى	التغيير عن الشهر الأسبق		التغيير عن الأشهر الثلاثة السابقة		التغيير عن الأشهر الـ12 السابقة	
	مليون دينار	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪
موجودات البنوك المحلية	54,133	2,299	4,4	2,648	5,1	5,373	11,0
المطالب على الحكومة	1,555	1-	0,1-	53	3,5	23-	1,5-
التسهيلات الائتمانية للمقيمين	29,519	469	1,6	558	1,9	2,198	8,0
الموجودات الأجنبية	10,959	510	4,9	782	7,7	902	9,0
عرض النقد (ن2)	33,787	975	3,0	921	2,8	2,721	8,8
ودائع القطاع الخاص	32,299	1,003	3,2	913	2,9	2,625	8,8
ودائع تحت الطلب	7,977	426	5,6	473	6,3	1,463	22,5
ودائع الادخار	4,733	36	0,8	78	1,7	171	3,7
ودائع لأجل وشهادات الإيداع	16,307	492	3,1	202	1,3	732	4,7
ودائع بالعملات الأجنبية	3,281	48	1,5	159	5,1	259	8,6

478 مليون دينار التداولات العقارية في أبريل الماضي بارتفاع 19٪ عن تداولات شهر مارس

«الشال»: ارتفاع نسبة المباني الخالية 12٪ لتبلغ 23 ألف مبنى خالٍ

ذكر تقرير الشال أن إجمالي عدد المباني في الكويت - حسب الإصدار الأخير لدليل الهيئة العامة للمعلومات المدنية للمباني والوحدات - بلغ نحو 189,2 ألف مبنى، في نهاية ديسمبر 2013، مقارنة بنحو 185,8 ألف مبنى، في نهاية 2012، أي ان عدد المباني قد سجل معدل نمو بلغ نحو 1,9٪، وهو أعلى من مستوى النمو السنوي المسجل، في نهاية عام 2012، والذي بلغ نحو 1,7٪، وكان عام 2011 بدء الارتفاع المتواصل بنحو 0,7٪ أي أنه عام التحول بعد أزمة العالم المالية في عام 2008.

وتنقسم المباني إلى وحدات مختلفة بلغ عددها في نهاية عام 2013، نحو 635,4 ألف وحدة، مقابل 619,6 آلاف وحدة، في نهاية عام 2012. وارتفع إجمالي عدد الوحدات بنحو 2,6٪، مقارنة بارتفاع بلغ نحو 1,5٪ في نهاية عام 2012. وبلغ معدل النمو المركب لعدد الوحدات، خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2013، نحو 3,4٪، في حين جاء المعدل المركب للنمو في عدد المباني للفترة ذاتها أدنى، إذ بلغ نحو 1,8٪، وهو ما يؤكد استمرارية تصغير مساحة الوحدات، ضمن كل مبنى، أي إن تغيرا قد طرأ على نمط الطلب. وتستخدم غالبية المباني في الكويت للسكن، إذ تصل نسبة المباني السكنية نحو 68,6٪ من إجمالي عدد المباني، تليها تلك المخصصة للسكن والعمل معا، فتلك المخصصة للعمل فقط.

وارتفعت نسبة المباني الخالية، حسب بيانات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، في عام 2013، إذ بلغت نسبتها نحو 12,3٪، وعددها نحو 23,2 ألف مبنى من إجمالي 189,2 ألف مبنى، مقارنة بنحو 22,6 ألف مبنى خال، من إجمالي 185,8 ألف مبنى، في نهاية عام 2012، أي ما نسبته 12,2٪. ويعرض الجدول التالي عدد المباني ونوع استخدامها، حسب المحافظات، كما في نهاية عام 2013.

وطبقا لإحصائيات الهيئة العامة للمعلومات المدنية، تشكل الشقق غالبية عدد الوحدات، إذ بلغت ما نسبته 45,9٪ من الإجمالي، تلتها المنازل بنسبة 23,2٪ ثم الدكاكين بنسبة 17,6٪. وحافظ قطاع الشقق والمنازل على زيادة حصته، بصورة منتظمة من إجمالي عدد الوحدات، منذ عام 2004 وحتى نهاية عام 2013، في حين انخفضت نسبة الدكاكين والملاحق. وبلغ معدل النمو المركب (2004-2013)، للشقق والمنازل والدكاكين، نحو 4,6٪ و3,3٪ و3,9٪ على التوالي، بينما انخفض معدل النمو المركب للملاحق بنحو 6,4٪. وانخفضت نسبة الخالي من الوحدات وفقا لتقديرات هيئة المعلومات المدنية في عام 2013، فبلغت نحو 27,3٪ بعد أن كانت نحو 29,3٪، في نهاية عام 2012. ويظهر الرسم البياني التالي نسبة الخالي والمشغول خلال السنوات 2004- 2013.

كما قال إن آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق- تشير إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، في أبريل 2014، مقارنة بسيولة مارس 2014، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 478,1 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 18,9٪ عن مثيلتها في مارس 2014، البالغة نحو 402,2 مليون دينار، ونجدها أيضا ارتفعت بما نسبته 54,8٪ مقارنه مع سيولة أبريل 2013.

وذكر التقرير أن تداولات أبريل 2014 توزعت ما بين نحو 449,5 مليون دينار، عقودا، ونحو 28,6 مليون دينار، وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 743 صفقة (بعد استبعاد كل من النشاط الحرفي ونظام الشريط الساحلي)، توزعت ما بين 675 عقودا و69 وكالات، وحصدت محافظة الأحمدي أعلى عدد من الصفقات بنحو 297 صفقة ومثلة بنحو 40٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 164 صفقة وتمثل نحو 22,1٪، في حين حصلت محافظة الجهراء على أدنى عدد تداول بـ 25 صفقة ممثلة بنحو 3,4٪.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الخاص نحو 240,4 مليون دينار مرتفعة بنحو 18,4٪ مقارنة مع مارس 2014، عندما بلغت نحو 203,1 مليون دينار، مع انخفاض طفيف لنسبة مساهمتها إلى نحو 50,3٪ من جملة قيمة تداولات العقار مقارنة بما نسبته 50,5٪ في مارس 2014. وبلغ المعدل الشهري لقيمة تداولات السكن الخاص خلال 12 شهرا نحو 191,1 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات هذا الشهر أعلى بما نسبته 25,8٪ مقارنة بالمعدل. كما ارتفع عدد الصفقات لهذا النشاط الى 539 صفقة في أبريل 2014 مقارنة بـ 502 صفقة في مارس 2014، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لنشاط السكن الخاص نحو 446 ألف دينار.

استخدامات المباني (ديسمبر 2013)

المحافظة	استخدام المباني كما في نهاية 2013/12/31					الجملة	٪	
	سكن	عمل	سكن وعمل	خال	أخرى		خال	مشغولية
العاصمة	19,523	2,219	2,830	1,225	30	25,827	٪4,7	٪95,3
حولي	21,727	1,201	6,166	2,698	22	31,814	٪8,5	٪91,5
الأحمدي	23,462	2,819	5,360	8,055	-	39,696	٪20,3	٪79,7
الجهراء	24,288	4,320	3,222	7,068	-	38,898	٪18,2	٪81,8
الفروانية	22,567	1,560	4,421	3,181	6	31,735	٪10,0	٪90,0
مبارك الكبير	18,206	959	1,099	993	1	21,258	٪4,7	٪95,3
الإجمالي	129,773	13,078	23,098	23,220	59	189,228	٪12,3	٪87,7
من الإجمالي ٪	٪68,6	٪6,9	٪12,2	٪12,3	٪0,03	٪100		
الفرق بين الفترتين 2013/2012	2,018	288	554	602	0	3,462		
النمو ٪	٪1,6	٪2,3	٪2,5	٪2,7	٪0,0	٪1,9		

189 ألف مبنى في الكويت

ارتفاع موجودات «الأهلي المتحد» إلى 3,371 مليارات دينار

أشار تقرير الشال ان البنك الأهلي المتحد أعلن نتائج أعماله، للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق صافي أرباح - بعد خصم الضرائب - بلغت نحو 12,1 مليون دينار، بارتفاع مقداره 987 ألف دينار، أي ما نسبته 8,9٪، مقارنة بنحو 11,1 مليون دينار، للفترة نفسها من عام 2013.

وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية، للبنك نحو 24,8 مليون دينار، بارتفاع قارب نحو 2,9 مليون دينار، أو ما نسبته 13٪، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي عندما بلغت 21,9 مليون دينار.

وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 2,5 مليون دينار، أي ما نسبته 14,3٪، وصولا إلى 20,4 مليون دينار، مقارنة بنحو 17,8 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2013.

وارتفاع بند إيرادات أخرى بنحو 345 ألف دينار، إلى نحو 663 ألف دينار مقارنة مع 318 ألف دينار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة مصروفات التشغيل للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية إذ بلغ ارتفاعها 304 آلاف دينار، أو ما نسبته 4,1٪، وصولا إلى 7,7 ملايين دينار، مقارنة بنحو 7,4 ملايين دينار في الربع الأول من عام 2013، وذلك نتيجة ارتفاع بند تكاليف موظفين بنحو 389 ألف دينار، حين بلغ 4,8 ملايين دينار، مقارنة مع 4,4 ملايين دينار، في الفترة نفسها من العام الفائت.

وحققت جملة المخصصات، ارتفاعا بنحو 1,5 مليون دينار، أو ما نسبته 52٪، عندما بلغت نحو 4,5 ملايين دينار، مقارنة بنحو 3 ملايين دينار، للفترة ذاتها من عام 2013، وبذلك، انخفض هامش صافي الربح، حين بلغ نحو 45,8٪، بعد أن بلغ نحو 48,8٪، خلال الفترة المماثلة من عام 2013.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 3,371 مليارات دينار، بارتفاع بلغت نسبته 6,5٪، مقارنة بنحو 3,165 مليارات دينار بنهاية عام 2013، وارتفعت بنسبة 19,6٪، عند المقارنة بإجمالي الموجودات في الربع الأول من عام 2013 عندما بلغت نحو 2,818 مليار دينار.

وسجل بند مدينو تمويل، ارتفاعا، بلغ قدره 173,7 مليون دينار ونسبته 8,1٪، ليصل إلى نحو 2,315 مليار دينار (68,7٪ من إجمالي الموجودات)، مقابل 2,141 مليار دينار (67,6٪ من إجمالي الموجودات)، كما في نهاية ديسمبر 2013، وارتفع، بنحو 481,7 مليون دينار، أو ما نسبته 26,3٪، عند مقارنته بالفترة نفسها من عام 2013، حين بلغت آنذاك، ما قيمته 1,833 مليار دينار (65٪ من إجمالي الموجودات). وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 212,4 مليون دينار حين بلغ نحو 594,5 مليون دينار (17,6٪ من إجمالي الموجودات)، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 55,6٪، مقارنة مع 382,1 مليون دينار (12,1٪ من إجمالي الموجودات)، في نهاية العام السابق، وعند المقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق حين بلغ 287 مليون دينار (10,2٪ من إجمالي الموجودات)، نجده حقق ارتفاعا بنحو 307,5 ملايين دينار، أي بنسبة نحو 107,1٪.

الأفراد استحوذوا على 54٪ من الأسهم المباعة في البورصة

تناول تقرير الشال خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة من يناير إلى نهاية أبريل حيث قال ان الشركة الكويتية للمقاصة أصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2014/01/01 إلى 2014/04/30، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ولكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 54٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (60,2٪ للثلث الأول من عام 2013)، و49,1٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (57,6٪ للفترة نفسها من عام 2013). وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 1,344 مليار دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 1,224 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاتهم بيعا نحو 119,959 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 26,6٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (19,3٪ للفترة نفسها من عام 2013)، و17,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (17,9٪ للفترة نفسها من عام 2013)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 662,242 مليون دينار، في حين باع أسهما بقيمة 442,272 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، نحو 219,970 مليون دينار، أي أن نصيبها إلى ارتفاع.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 20,3٪ من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، (16,8٪ للفترة نفسها من عام 2013)، و14,8٪ من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (17,1٪ للفترة نفسها من عام 2013)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 505,448 ملايين دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 369,471 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته الأكثر بيعا نحو 135,977 مليون دينار.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني

السراج
القابضة (ش.ك.م. مقفلة)
شركة مجموعة السراج القابضة

دعوة
لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية
للسنه المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١

يتشرف مجلس إدارة شركة مجموعة السراج القابضة – شركة مساهمة كويتية (مقفلة) بدعوة السادة المساهمين لحضور اجتماعي الجمعية العمومية العادية وغير العادية للسنه المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمقرر عقدهما على التوالي في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/٦/٨ بقاعة الاجتماعات في مبنى وزارة التجارة والصناعة الكائن بمجمع الوزارات وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدولي الأعمال.

و عليه يرجى من المساهمين الكرام الراغبين بالحضور مراجعة السادة / الشركة الكويتية للمقاصة – برج أحمد الدور الخامس – شارع الخليج العربي بجوار مستشفى الأميري – هاتف / ٢٢٤٦٤٥٨٥ ، ٢٢٤٦٤٥٦٥ ، ٢٢٤٦٤٥٧٩ وذلك لاستلام استمارات التوكيل و بطاقات الحضور خلال ساعات الدوام الرسمي للشركة .

و الله الموفق ،،،

مجلس الإدارة